للنشر الفوري

"شعاع كابيتال" تقود عملية إصدار صكوك بقيمة 300 مليون دولار أميركي لصالح مجموعة جي إف أتش المالية

- *نسبة تغطية الاكتتاب في الصكوك تصل إلى أكثر من ضعفي حجم الإصدار*
- *يعكس هذا الإصدار الإمكانات القوية التي تتمتع بها "شعاع" في قطاع الصيرفة الاستثمارية*

الإمارات العربية المتحدة، 22 يناير 2020: أعلنت "شعاع كابيتال ش.م.ع" ("شعاع كابيتال")، الشركة المدرجة في سوق دبي المالي، والتي تشكل المنصة الأبرز لإدارة الأصول والصيرفة الاستثمارية على مستوى المنطقة والناتجة عن اندماج "شعاع كابيتال" و"مجموعة ابوظبي المالية" في كيان موحد، اليوم عن قيامها مع مؤسسات مصرفية أخرى بإتمام مهام تسعير وإصدار صكوك لمدة خمس سنوات بقيمة 300 مليون دولار أميركي لصالح مجموعة "جي إف أتش المالية". وحققت عملية بيع صكوك "جي إف أتش" والتي أنجزت نهار أمس، نجاحاً كبيراً ترجم إقبالاً ملفتاً من خلال طلبات تجاوز حجمها 700 مليون دولار أميركي، وبنسبة تغطية وصلت إلى أكثر من ضعفي حجم الإصدار.

وقال **مصطفى خريبة، نائب الرئيس التنفيذي ورئيس إدارة الأصول لدى شركة "شعاع كابيتال":** "لعبت شعاع دور رئيسي في إدارة هذا الإصدار الناجح لصكوك لمدة خمس سنوات لصالح "مجموعة جي إف أتش المالية". ويشكل هذا الإصدار دلالة إضافية على ما تتمتع به شعاع من خبرات وإمكانات في مجال الصيرفة الاستثمارية حيث سبق لها إدارة صفقات مماثلة ومرموقة في قطاع أسواق رأس المال."

وقد تم خلال الأشهر الاثني عشر الماضية تفويض شعاع بمهام تولي إدارة عدد من إصدارات الصكوك، من بينها إصدار لمدة خمس سنوات بقيمة 135 مليون دولار أميركي لصالح شركة جبل عمر للتطوير وآخر عائد إلى شركة "ذا فيرست جروب" وبلغت قيمته 135 مليون دولار أميركي. ما رفع مجموع إصدارات الصكوك التي تولت شعاع إدارتها خلال العام المنصرم إلى أكثر من 500 مليون دولار أميركي، لتكون بذلك شركة شعاع كابيتال الأكثر

نشاطاً في مجال إدارة إصدارات الصكوك على مستوى منطقة الشرق الأوسط كمؤسسة غير مصرفية عاملة في مجال توفير خدمات المشورة.

بدوره قال **هشام أحمد الريس، الرئيس التنفيذي لمجموعة "جي إف أتش المالية":** "يشكل هذا الإصدار إنجاز إضافي من إنجازات المجموعة، حيث تمكنا عبر هذا الإصدار من اللجوء إلى أسواق الدين للمرة الأولى منذ العام 2008. كما إن الاقبال الملفت على الاستثمار في صكوك المجموعة يعكس المقومات المتينة والأسس الصلبة التي تتمتع بها "جي إف أتش" منذ تحولها الناجح نحو الربحية بعد العام 2016، بفضل الدعم الاستثماري والاستراتيجي الذي وفرته لها مجموعة أبوظبي المالية. وقد كان لشعاع دور رئيسي في إدارة هذا الإصدار منذ البداية وحتى إتمامه، وهو ما ترجم في بلوغ مستوى الطلب على الاكتتاب أكثر من ضعفي الحجم المحدد للصكوك".

يذكر أن مجلس إدارة مجموعة "جي إف أتش المالية" قد حظي يوم 29 ديسمبر 2019 بموافقة المساهمين على إصدار هذه الصكوك ، والتي ستستخدم عوائدها لتمويل خطط نمو وتوسع المجموعة.

– انتهى –

لمزيد من المعلومات، يرجى التواصل مع:

إدارة التواصل المؤسسي لشعاع كابيتال و مجموعة أبوظبي المالية

هاني العبيد، رئيس التسويق والاتصال المؤسسي

هاتف: 8205 610 2 971+

البريد الإلكتروني: helabid@shuaa.com

أصداء – بيرسون كون أند ولف

طارق زهنان

دبي، الإمارات العربية المتحدة

هاتف:7600 450 4 971+

البريد الإلكتروني: | tarek.zahnan@bcw-global.com

حول شركة شعاع كابيتال ش.م.ع

بعد أن أنهت مؤخرًا عملية اندماجها مع مجموعة أبوظبي المالية (ADFG) ، تمثل شركة شعاع كابيتال ش.م.ع حالياً الكيان المدرج في سوق دبي المالي للمجموعة الموسعة والتي تعتبر اليوم المنصة الأبرز لإدارة الأصول والصيرفة الاستثمارية على مستوى المنطقة، حيث يصل حجم الأصول تحت إدارتها إلى قرابة 13 مليار دولار أميركي.

تنشط شعاع حالياً عبر كل من قطاعي إدارة الأصول والخدمات المصرفية الاستثمارية:

تقوم وحدة إدارة الأصول بإدارة الصناديق والمشاريع العقارية والمحافظ وصناديق الاستثمار في الأسهم الإقليمية وأنشطة الدخل الثابت وأسواق الائتمان. كما توفر حلولًا استثمارية للعملاء مع التركيز على استراتيجيات الاستثمار البديلة. تشمل الخدمات المصرفية الاستثمارية خدمات استشارات تمويل الشركات ، خدمات المعاملات والصفقات، الطرح الخاص ، الطرح العام للأسهم، سندات الدين والمنتجات المهيكلة. كما توفر خدمات السيولة في السوق على منتجات الدخل الثابت في السوق الموازية.

تعمل الشركة حالياً بصفة شركة مالية استثمارية حاصلة على ترخيص من قبل هيئة الأوراق المالية والسلع في دولة الإمارات العربية المتحدة.

للمزيد من المعلومات حول شعاع كابيتال، الرجاء زيارة الموقع الإلكتروني: www.shuaa.com

بيان تحذيري بخصوص التصريحات الاستشرافية

تتضمن هذه الوثيقة بيانات أو تصريحات استشرافية لا تشكل حقائق تاريخية أو ضمانات للأداء المستقبلي، إنما تستند فقط إلى توقعاتنا ومعتقداتنا وافتراضاتنا الحالية بشأن مستقبل أعمالنا، والخطط والاستراتيجيات المستقبلية، والتقديرات، والأحداث والاتجاهات المتوقعة، والظروف الاقتصادية وغيرها من الظروف المستقبلية. ويمكن تمييز أي بيانات أو تصريحات استشرافية عموماً من خلال استخدام مفردات مثل "نتوقع"، "نرجو"، "نعتزم"، "نخطط"، "نستهدف"، "هدف"، "ننوي"، "نؤمن"، "نقدّر"، "نرجح"، "استراتيجية"، "اتجاه"، "مستقبل"، "غاية"، "من الممكن"، "قد"، "ينبغي"، "سوف"، أو عكس هذه الكلمات أو غيرها من مشتقاتها أو شبيهاتها التي تشير إلى المستقبل.

وقد تشمل التصريحات الاستشرافية، على سبيل المثال لا الحصر، تصريحات بخصوص:

- النتائج التشغيلية المتوقعة مثل نمو الإيرادات أو الأرباح
- المستويات المتوقعة للنفقات واستخدامات رأس المال
- التقلبات الحالية أو المستقبلية في أسواق رأس المال وأسواق الائتمان وظروف السوق المستقبلية

ونظراً لكون التصريحات الاستشرافية متعلقة بالمستقبل، فإنها عرضة للتقلبات والمخاطر والتغيرات في الظروف التي يصعب التنبؤ بها، والتي يعدّ الكثير منها خارجاً عن سيطرتنا. وقد تختلف نتائجنا الفعلية وأوضاعنا المالية بشكل كبير عن تلك المشار إليها في

التصريحات الاستشرافية. ولذلك، يجب ألا تعتمد على أي من هذه التصريحات الاستشرافية. وتشمل العوامل الهامة التي يمكن أن تؤدي إلى تغيرات كبيرة في نتائجنا الفعلية ووضعنا المالي عن تلك المشار إليها في التصريحات الاستشرافية، على سبيل المثال لا الحصر: قدرتنا في الحفاظ على مستويات مناسبة من الإيرادات وضبط النفقات؛ والأوضاع الاقتصادية والمالية في الأسواق العالمية والإقليمية التي نعمل فيها، بما في ذلك التقلبات في أسعار الفائدة، وأسعار السلع والأسهم وقيمة الأصول؛ وتنفيذ المبادرات الاستراتيجية، بما في ذلك قدرتنا على إدارة عملية إعادة توزيع ميزانيتنا العمومية بصورة فعالة وتحقيق التوسع في أعمالنا الاستراتيجية؛ موثوقية سياساتنا وإجراءاتنا وأساليبنا الخاصة بإدارة المخاطر؛ واستمرار التقلبات في أسواق رأس المال أو أسواق الائتمان؛ والأحداث الجيوسياسية؛ والتطورات والتغيرات في القوانين واللوائح، بما في ذلك تكثيف الأنظمة التي تحكم صناعة الخدمات المالية من خلال العمل التشريعي والقواعد المنقحة والمعايير التي تطبقها الجهات المنظمة التي نتبع لها.

ويستند أي من التصريحات الاستشرافية التي نقدمها في هذه الوثيقة والعرض فقط إلى المعلومات المتوفرة لدينا حالياً، وهي تنطبق فقط اعتباراً من التاريخ التي صدرت فيه. وليس هناك أي تمثيل أو ضمانات، صريحة أو ضمنية، فيما يتعلق بدقة أو اكتمال أو نزاهة المعلومات والآراء الواردة في هذه الوثيقة. ولا نتعهد بأي التزام تجاه تحديث أي تصريح استشرافي علناً سواء كان ذلك نتيجة لمعلومات جديدة أو تطورات مستقبلية أو غير ذلك.